



شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
ALEXANDRIA CONTAINER & CARGO HANDLING CO
شركة مساهمة مصرية (ش.م.م)
خاضعة لأحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١

To : EGX

السادة / البورصة المصريه

Dear sir,

تحية طيبة وبعد ،،،

With reference to the transitional financial period from 1/7/2025 till 31/12/2025 we are honored to enclose to you the Auditor's report (Central Auditing Organization) on financial statements for the transitional financial period from 1/7/2025 till 31/12/2025.

بالاشاره الى الفترة الماليه الانتقاليه من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ... نتشرف بأن نرفق لكم تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات) على القوائم الماليه عن الفترة الماليه الانتقاليه من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١.

Yours Faithfully,

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محاسب/ احمد محمد حموده
Acct./ Ahmed Mohamed Hamouda

محاسب / سلمى محمد سعد زغلول
Acct./ Salma Mohamed Saad Zaghlol

رئيس القطاع المالي
Chief Financial Officer

مدير علاقات المستثمرين
Investors Relations Manager





السيد الاستاذ / رئيس مجلس الادارة
شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

تحية طيبة وبعد . . .

نتشرف بان نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية
للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل اول
مدير الإدارة

طارق عيسى

محمد مصطفى

" محاسب/ محمد طاهر إسماعيل حفظ الله "

تحريرا في ٢٠٢٦/٣/٣١
منى/ . .

تقرير

مراقب الحسابات على القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

الى السادة/ مساهمي شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع:

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المرفقة" لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع (شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته) والتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ اجمالى الاصول بها نحو ٨,٣٨٨ مليار جنيه وقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصافى ربح بعد الضريبة بنحو ٣,٣١٨ مليار جنيه، وكذا قوائم الدخل الشامل الاخر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية ادارة الشركة، فالادارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة باعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من اى تحريفات هامة ومؤثرة سواء نلجأ عن الغش او الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في ابداء الراى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اى اخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن اعمال المراجعة اداء اجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة باعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء راي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية. واننا نرى ان أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسباً لاداء رايانا على القوائم المالية.

اساس الراى المتحفظ :

- عدم مراعاة المقيم (مكتب بيكرتلى) عند تقييم الاستثمارات في شركات اخرى بالقيمة العادلة والبالغة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١,١٤٤ مليار جنيه الاثر المالى لإعادة التقييم للاستثمار بشركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الاغراض والبالغ نحو ١,١٣٥ مليار جنيه بناء على القوائم المالية - المستقلة - في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمعتمدة بالجمعية العامة في ٢٠٢٥/١٢/٢٥ للقوائم المالية المجمعة وكذا عدم التمكن من التقييم على ارصدة ٢٠٢٥/١٢/٣١ لعدم ورود قوائم مالية من المجموعة المصرية متعددة الاغراض.

يتعين التصويب

- بلغت قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة (شركة ابو سمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية) نحو ٤٠,٦٩٠ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ باستخدام طريقة حقوق الملكية ونبدى في هذا الشأن مايلي :-
مخالفة كل من الفقرة (٣٣)، (٣٤) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) - الاستثمارات في شركات شقيقة حيث لم يتم اعداد قوائم مالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١، وكذا بناء على طلب الشركة تم موافقتها بمركز مالى ٢٠٢٥/٩/٣٠ (تحت الفحص والاعتماد) متضمن خسائر بنحو ٨٢٠ ألف جنيه مما يعطى مؤشرا على انخفاض قيمة الاستثمار.

يتعين الالتزام بالمعيار المشار اليه عالية مع الافصاح عن ذلك ضمن الايضاحات الممتمة.

- تبين لنا فقد الشركة ايرادات تتمثل في العائد الضائع عن المبالغ المسددة والتي بلغت نحو ٦٣,٠٢٠ مليون جنيه كضريبة قيمة مضافة على المشتريات والخدمات التي حصلت عليها خلال فترة المركز المالى من السوق المحلى خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧ وحتى ٢٠٢٥/١٢ وبالمخالفة لاحكام المادة رقم (٦) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وكذا المادة رقم (٩- ثانيا) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

يتعين تحقيق الامر مع مراعاة تطبيق صحيح القانون المشار اليه عالية، وإجراء التسويات في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات

- استمرار اعتراف الشركة بضريبة مؤجلة على فروق القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الاخرى بنحو ٢٠١,٥٠ مليون جنيه عن العام المالى المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠ و نحو ١٠,٥٠ مليون جنيه بالسالب عن العام المنتهى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ و هو ما يعد مخالفة صريحة لكل من : الخطاب الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في ٢٠٢٤/٦/١٤ و رأى المستشار الضريبى للشركة في ٢٠٢٥/٧/٣٠ و الذى اقرا بعدم الخضوع للضريبة.

يتعين اجراء التسويات الواجبة ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.

- صدر قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢٤/١٠/٢٩ بصرف بدل حضور لاعضاء مجلس الادارة عن جلسات مجلس / جمعية بمبلغ ١٠ الاف جنيه وبديل الانتقال ٢٥ الف جنيه سواء كان الحضور فعلياً او بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية او صوتية ، وتم تعديل البدلات بقرار من الجمعية العامة المنعقدة في ٢٠٢٥/١٠/١٥ ليصبح بدل الحضور جلسة / مجلس / جمعية بمبلغ ٥ الاف جنيه وبديل الانتقال ٣٠ الف جنيه سواء كان الحضور فعلياً او بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية او صوتية ، ثم صدر قرار مجلس الادارة رقم ٥٤ المنعقد في ٢٠٢٥/١٢/١٤ بتحديد معاملة عضو أى لجنة منبثقة من مجلس ادارة الشركة بنفس المعاملة الصادرة باخر قرار جمعية ، هذا وقد تبين صرف بدلات انتقال لبعض السادة اعضاء مجلس الادارة مقابل الحضور (مجالس الادارة / جمعيات / لجان منبثقة) دون مراعاة استخدام بعض اعضاء المجلس او اللجان المنبثقة السيارة المخصصة لهم من قبل جهات عملهم وايضا صرف بدل انتقال لبعض اعضاء المجلس رغم الحضور عن طريق تقنية الكونفرس كول .

يتعين الحصر ورد ما تم صرفه بالخطأ وإجراء التسويات اللازمة.

الرأى المتحفظ

فيما عدا تليقير ما تقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المشار اليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح وفي جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن نتيجة الأداء المالى وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعيار المحاسبة المصرية الصادرة وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

- تم جرد الاصول الثابتة والمخزون ومطابقة نتائجه على السجلات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى في حدود الامكانيات المتاحة طبقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع في السنوات السابقة

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم تسجيل الارض المملوكة للشركة بمنطقة البلينا بمحافظة سوهاج والبالغ مساحتها ١٤١٩ م٢ كحصة شائعة باسم الشركة حيث مازالت مسجلة باسم الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى حتى تاريخه .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل الارض باسم الشركة حفاظا على حقوق الشركة .

- استمرار عدم تحقيق الشركة لاية عوائد من من استثمارات البالغه ١,١٨٦ مليار جنيه في شركات شقيقه او شركات اخرى

يتعين دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات

- تضمنت تأمينات لدى الغير ١٩٣ الف جنيه قيمة تأمينات مودعة لدى الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لم يتم الاخير برد التأمين عن عدد ١٩ جهاز لاسلكى محمول تم تخريدهم في ٢٠٢٥/٦/١١ .

يتعين مطالبة الهيئة برد التأمينات عن الاجهزة المخردة حفاظا على حقوق الشركة

- عدم تناسب قيمة خطابات الضمان المقدمة من بعض العملاء مع المديونيات المستحقة عليهم منهم على سبيل المثال العميل ميبترنيان MSC الذى بلغت مديونيته نحو ١٧٨ مليون جنيه وهو ما يمثل نحو نسبة ٥٨% من اجمالى رصيد العملاء في ٢٠٢٥/١٢/٣١ يقللها خطابات ضمان بمبلغ ٣,٥ مليون جنيه فقط تعادل ١,٩٧% من المديونية المستحقة عليه.

يتعين العمل على الحصول على الضمانات الكافية حفاظا على حقوق المساهمين .

- تضمنت الارصدة الدائنة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤,٤٠٩ مليون جنيه فائض الحصة النقدية مرحل قبل عام ١٩٩١ وصدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٩٨ بعدم دستورية نص البند(١) من الفقرة الثانية من المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تتضمنه من تحويل رئيس مجلس الوزراء وضع حد أقصى لما يخص العامل سنويا من الحصة المخصصة لأغراض التوزيع النقدي.

يتعين البحث والدراسة واجراء ما يلزم في ضوء ذلك .

- تضمنت الارصدة الدائنة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٠٧ ألف جنيه يخص مساهمي القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٩ وتقضى المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل بان تؤول إلى الخزانة العامة جميع المبالغ والقيم التي سقط حق اصحابها فيها بالتقدم بحكم بات وتكون مما يدخل ضمن الانواع المبينة بعد (١) الارباح والعوائد الناتجة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون اصدرته اي شركة، او هيئة، او جهة عامة، او خاصة .
- يتعين الالتزام باحكام القانون في هذا الشأن .

- تضمنت المصروفات الادارية و العمومية نحو ٢٤,٤٨٩ مليون جنيه بالخطأ مقابل انتفاع للمبائى بالساحات و رسوم النظافة لكل من الاراضى والمبائى وفقا لقرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ وكذا قرار وزير النقل في ٢٠٢٣/١٠/٢٨ بشأن تعديل فئات مقابل الانتفاع الاراضى والمبائى دون توزيعه على مراكز التكلفة الخاصة به .

يتعين العمل على سرعة تطوير نظام التكاليف المستخدم

- تحمل الشركة نحو ٢٥,٢٧٦ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة عن السنوات من ٢٠٢٠/٢٠١٦ بخلاف الضريبة الاضافية حتى ٢٠٢٥/٢ بنحو ١٧,٨٧٤ مليون جنيه وكذا ما يستجد وايضا الغرامات التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة القصور في تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ حيث كان يتعين على الشركة الحصول على المستندات التي تؤيد اعفاء الجهات من الضريبة وحال عدم الحصول على تلك الشهادات يتعين تطبيق المادة (٤) من القانون .
- يتعين تحقيق الامر .

- استمرار وجود الخلاف بين الشركة والشركة القابضة للنقل البحري والبرى على ملكية السندات الحكومية البالغ قيمتها نحو ٣,٧٩٢ مليون جنيه والتي تم نقل ملكيتها للمساهمين بموجب قرارى الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة المنعقدتين بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٩ ولم يتم نقلها للمساهمين حتى تاريخه لعدم وجود تشريع يخول للمساهمين حق استرداد قيمة تلك السندات وما زالت مقيدة باسم شركة اسكندرية لتداول الحاويات والبضائع بوزارة المالية .

يتعين حسم الخلافات.

- طبقا لما هو موضح بالإيضاح رقم ٤٦ تم عرض كل من قائمة المركز المالي ، الارباح والخسائر، الدخل الشامل الاخر ،التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على ارقام مقارنة (غير قابلة للمقارنة على وجه الاطلاق) فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .
- نظام التكاليف بالشركة لايفى بالغرض منه ويحتاج لمزيد من التطوير لمتابعة الاداء وتقييمه وتلبية احتياجات الشركة من المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الاداء وتحقيق التشغيل الاقتصادى الامثل على مستوى الوحدات الانتاجية لقياس مدى ربحيتها، كما ان نظام التكاليف بالشركة لا يغطى النشاط البيئى ولا يتضمن توريب التكاليف البيئية لتكاليف راسمالية وتكاليف جارية، تكاليف مباشر وغير مباشرة.

تقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية:-

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بتعديل اللوائح الداخلية الخاصة بها لتتماشى مع احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحة التنفيذية وتعديلاتهم .
- يتعين سرعة الانتهاء من تعديل اللوائح الداخلية واعتمادها ، وكذلك الالتزام بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم امساك الحسابات الالكترونية
- لم يتضمن تشكيل لجنة المراجعة الجديد الصادر بقرار مجلس الادارة رقم ٣٥ فى ٢٠٢٥/١٠/٣٠ سوى عضو واحد فقط من اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالمخالفة لاحكام المادة رقم (٣٧) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية والتي تقضى " يلتزم مجلس ادارة الشركة المقيد لها اسهم او شهادات ايداع مصرية بجداول البورصة بتشكيل لجنة للمراجعة من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين " .
- يتعين الالتزام بكل من القوانين ،اللوائح و القرارات المشار اليها عليه .
- لم تقم الشركة بتشكيل لجنة ادارية معونة من العاملين بالمخالفة لاحكام المادة رقم (٣٥) من النظام الاساسى للشركة .
- يتعين الالتزام بتشكيل لجنة ادارية معونة من العاملين بالشركة طبقا لاحكام النظام الاساسى للشركة .

- تمسك الشركة حسابات منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوام المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة المعده وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى حدود ما ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر

مدير عام
نائب مدير الادارة
محاسب / أحمد فاروق بدوي

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الادارة
محاسب / مصطفى محمد الترجمان

وكيل ول
مدير الادارة
(محاسب/ محمد طاهر حفظ الله)

تحريرا في ٢٠٢٦/٣/٣١